جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإجتماعية

محاضرات الحكم الراشد

السنة الثالثة ليسانس ارشاد وتوجيه

-

- الاستاذة: توبرينات جهيدة

السنة الجامعية :2020 /2021

أهداف التعليم:

توعية الطالب وتحسيسه بخطر الفساد، ودفعه للمساهمة في محاربته من خلال اكتساب معارف متعلقة بالحكم الرشيد وأخلاقية المهنة.

محتوى المادة:

- **المحور الأول:** الحكم الرشيد.
- **المحور الثاني:** ظاهرة الفساد.
- **المحور الثالث:** أخلاقيات المهنة.

المحور الأول :الحكم الراشد

1 ماهية الحكم الراشد وأهميته

لغة: وفقا للمعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية، القاهرة) يقال: حكم:أي قضى، ويقال: حكم له وحكم عليه، وحكم بينهم فالحكم يقوم على القضاء بين الناس . يعني الحكم: العلم والتفقه أي العلم بالقواعد القانونية وبتفسيرها. حيث ورد في القرآن الكريم "" ولقد أتينا لقمان الحكمة "" يعني الحكم الحكمة والمصلحة العامة في القضاء، وقد جاء في لسان العرب الإمام أبي الفضل جمال الدين المصري أن الحكمة تعني العدل، وقاموس المورد لمينير بعلكي فترجم governance بالحاكمة أما اصطلاحا فكلمة حكم تعني:"ممارسة السلطة وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، وتوجيه تطوره الاقتصادي والاجتماعي ليشمل مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تشريعية، تنفيذية، قضائية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص."

اصطلاحا:

قبل التطرق إلى ماهية الحكم الراشد لابد من التفرقة بين المصطلحين مختلفين هما: أسلوب الحكم والحكم الراشد، حيث أن أسلوب الحكم يعني مجموعة من القواعد والمؤسسات والعمليات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة، وهي إذن تتصل بالسياسة والأبعاد السياسية بالمعنى الشامل، أما الحكم الراشد فانه يتعلق بدراسة العناصر التي تجعل تلك الآليات والقواعد المؤسسية والعمليات تتسم بالفاعلية، كحكم القانون، رشادة عملية صنع القرار، الشفافية، المساءلة، التمكين، حقوق الإنسان. (نبيل البابلي2018، ص2)

يرجع بروز مفهوم الحكم الراشد إلى عدة أسباب سواء من الناحية العملية أو النظرية، حيث يعتبر الحكم الراشد انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة ظهرت في التغير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جهة والتطورات المنهجية والأكاديمية من جهة أخرى إذ طرح المفهوم في سياقات اقتصادية، سياسية وثقافية وتأثر بمعطيات أخرى داخلية ودولية ،ويستخدم مفهوم الحكم الصالح (la Bonne Gouvernance) (Good Governance) منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تنموي و تقدمي، وهناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحاكمية الرشيدة، وأغلب التعريفات تذهب ببعدها السياسي أكثر من الاتجاهات الأخرى، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى أهم التعاريف حول هذا المصطلح: يقصد بالحاكمية "gouvernance"أسلوب وطريقة الحكم والقيادة، تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة. فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار (عزي الاخضري2005).

ويشار كذلك للحكم الراشد على أنه مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساندة المسيرين، لالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم، وغير قابلة للانتقاد أحيانا، كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير.( )

فالحاكمية الرشيدة هي عبارة عن حكم يقصد فيه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة، وهي تشتمل على الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتعمل على تفعيل مفهوم المشاركة فيما بينها**(مسالي نسيمة،بدون سنة، ص 3)**

تعريف البنك الدولي:

يـعـرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

- عملية اختيار القائمين على السلطة و رصدهم واستبدالهم.
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها**(عبد اللطيف بن نعوم2016، ص19)**

تعريف صندوق النقد الدولي: إن تعريف صندوق النقد الدولي لا يختلف في مضمونه عن تعريف البنك الدولي، فيعرفه على أنه:"الطريقة التي بواسطتها تسير الموارد الاقتصادية والاجتماعية 1الخدمة التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع**(أسيا بلخير،2007 ص38).**

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فان مفهوم الحاكمية الرشيدة: "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم." **(يوسف زدام2007،ص 18)**

تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية:

وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) فان الحكم الراشد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب**(تقرير التنمية الإنسانية 2002،ص101)**

أما كلا من " ماركو رانيجيو" و" تيبولت" Marco, Rangeon et Thiebault فيعرفان الحكم الراشد بأنه هو تلك الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتجمعات الخاصة بالمواطنين، أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل الحكومة **(عزي الأخضر،2005)**

تعريف نادر فرحاني: اعتبر أن الحكم الراشد هو "نسق المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما، وتربط بينهما شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة في النهاية 1بواسطة الناس وتستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس .ما يلاحظ حول هذا التعريف أنه يركز عل محور تلبية حاجيات العميل أي كيفية إرضاء العميل مع الاهتمام بالوضع القائم عن طريق توفير طرق ووسائل الرقابة والمساءلة، مع إغفاله تحديد الجهة المسؤولة عن ذلك

تعريف المشرع الجزائري للحكم الراشد: أشير لمصطلح الحكم الراشد في قانون 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة،في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ الأولى في مادته الثانية، حيث عرفه بأنه :"الحكم الذي تكون بموجبه الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن،وتعمل في إطار المصلحة العامة في إطار الشفافية ،" كما تحدث عنه في المادة 11 في نفس القانون في أطار تسيير المدينة ،حيث تحدث عن ترقية مفهوم الحكم الراشد في مجال تسيير المدن والذي يكون عن طريق:

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال وسائل الحديثة.
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها.

الملاحظ إذا من خلال هذا العرض لعدد من التعاريف للحكم الراشد، وما يمكن أن نستخلصه بأن الحكم الراشد تحديدا هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، و ذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم(عبد اللطيف بن نعوم 2016، ص16)

أهمية الحكم الرشيد

تكمن أهمية الحكم الرشيد في أنه عنصر قوة للدولة، فهو يعمل على(دليل ارشادي في الحكم الرشيد، بدون سنة،ص14):

- تعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع ومؤسساته وأحزابه المختلفة بإدارة الحياة العامة.
- خلق حالة من الشفافية والمساءلة في عمل جميع الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة.
- يوفر بيئة من المميزات الحسنة ترتقي بالمجتمع وتحقق الشرعية وتوفر الحرية
- يجعل المشاركة الإيجابية في الحياة العامة ويدعم حرية التعبير.

- يضمن وجود هياكل ونظم قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة، تعتمد المحاسبة والشفافية في عمل كل الإدارات، وتحقق التعاون المثمر والانسجام بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تحقيق المصلحة العامة(موسى2017،ص23)

2. آليات الحكم الراشد

الحكم الراشد حسب تصور مركز دراسات وبحوث الدول النامية في جوهره هو إدارة شؤون الدولة، ويتكون من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى أو جماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم، والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم، وتتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز عل ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانفتاح السياسي، ولكن عموما يمكن تحديد أبرز هذه الآليات كالآتي:

1. **الشفافية:** وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفّر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها. إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها،وتتلخص الشفافية في:

- الحصول على المعلومة
- العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته
- الدقّة في الحصول على المعلومة

وعليه يجب على الدولة أن تصدر قوانين تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجمهور ولوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق والمتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة .ومن الصعب تخيل وجود حكم رشد ووجود حكومة فاعلة ومتجاوبة مع شعبها دون وجود قطاع إعلامي متميز وقوي ويتسم بالمهنية والاستقلالية.

2. **المشاركة:** وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا يفي بالغرض، بل لابد أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادر على اتخاذها ليؤثّر في صنع القرار وأن يضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة. وعلى الدول أن تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الاعتراف وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية.

3. **حكم القانون(سيادة القانون):** بمعنى أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية. وستناقش هذه المادة العلمية مفهوم سيادة القانون كأحد خصائص الحاكمية الرشيدة بأسلوب علمي ومتخصص.
4. **المساءلة:** هي أن يكون جميع المسئولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء. وتعد آلية المساءلة أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة، وتأخذ ثلاثة أشكال وهي :

- **المساءلة التشريعية:** هي أهم المساءلات في النظام الديمقراطي، لأن البرلمان يلعب دورا مهما في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابة عليها.
- **المساءلة التنفيذية:** خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عبر سبل الإدارة.
- **المساءلة القضائية:** تشكل ركن أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي، حيث تلعب دورا بارزا في أسلوب الحكم الراشد عن طريق مراقبة تسيير عمل التنفيذ وتوجيه التهم للموظفين

5. **الإجماع:** بمعنى أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات.
6. **المساواة:** يخضع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحاكمية الرشيدة، فهم متساوون بالحقوق والحريّات والكرامة.
7. **الكفاءة:** الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدّم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.
8. **العدل:** والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً

لفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة و المهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

9. **الرؤية الإستراتيجية:** حسب مفهوم الحاكمية الرشيدة، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من

جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتّى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحاكمية الرشيدة، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.

10. **اللامركزية:** إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكّل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحاكمية الرشيدة، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.

ويعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض، وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصل إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم.**(مركز الحياة لتنمية المجتمع 2007،ص ص20-21)**

وبالتالي فالسياسات التي ترسمها الحاكمية يجب تلبي مصالح المواطنين عامة، و تحقق لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات دونما أي تمييز وذلك يتم من خلال توفير آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام، ويوجب الاحترام لسيادة القانون، وضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات والوثائق الحكومية ضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي**(نفس المرجع ،ص22)**.

3. مكونات الحكم الراشد:

1. **الدولة** :تتشكل في الأنظمة الديمقراطية من هيئة نيابية منتخبة، وجهاز تنفيذي يقوم بالعديد من الوظائف والتي تركز على البعد الاجتماعي، فهي التي تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع،وهي المسئولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتعمل على تهيئة البيئة المساعدة للتنمية البشرية في المجتمع، ويقع على عاتق الدولة مسؤولية كبيرة تجاه تطوير الاستراتيجيات والهياكل الإدارية والأنظمة وإزالة أية معيقات وتقديم الحوافز المناسبة، من أجل تقديم أفضل خدمة ممكنة للمواطنين.
2. **القطاع الخاص** :يمثل القطاع الخاص المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل أيدي عاملة على كافة مستوياتها، وتسهم إلى حد كبير وواضح في تنمية المجتمعات ورفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وهنا فإن الحكومة وأجهزتها الإدارية تستطيع تقوية وتطوير القطاع الخاص من خلال الآليات التالية:

- توفير البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة وإدامة التنافسية في الأسواق.

- التأكيد على ضرورة حصول الفقراء وذوي الفرص والإمكانيات البسيطة من الحصول على التسهيلات المالية والفنية التي تساعدهم في رفع وتحسين مستوى معيشتهم.
- تعزيز المشاريع التي تنتج وتخلق فرص عمل.
- التحضير والتهيئة لتنمية الموارد البشرية واستدامتها مع المحافظة على البيئة.

3. **المجتمعات المدنية:** وتعمل على إشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمهم في جماعات تؤثر وبشكل كبير في السياسات العامة للحكومات المختلفة، لذا فإن هذه المؤسسات في المجتمع المدني تساعد على إدارة أكثر رشداً للحكم من خلال علاقتها مع الأفراد والحكومات وتطبيقها لأفضل الجهود الفردية والجماعية التي يمكن استخدامها كما يلي:
   - التأثير في السياسة العامة من خلال تعبئة جهود الأفراد للمشاركة في الشأن العام.
   - تعميق المساءلة والشفافية عبر الضغط لنشر المعلومات والسماح بتداولها.
   - العمل لتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون، وحماية المواطن من تعسف السلطة.
   - تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية وتعزيزها من خلال إكساب أعضائها المشاركة في الانتخابات والتعبير لتحقيق رضا المواطنين(موسى2011،ص ص48-49)

   ومنه المكونات الثلاثة السابقة للحكم الرشيد تعتبر بمثابة الأركان
   والعناصر الأساسية التي ينبني عليها الحكم الراشد ويضمن بها تحقيق الطمأنينة والرفاهية وحرية التعبير لأفراد المجتمع.

4. أبعاد الحكم الراشد

1. البعد السياسي:

تعلق البعد السياسي للحكم الراشد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، فلا يتصور أن تكون رشادة من دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل، لأنهما يعربان عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، ويؤديان إلى التفاعل الإيجابي بين الطرفين بما يحقق التعاون والتناصر والانصراف إلى خدمة الصالح العام، الذي يحقق في إطاره مصالح الأفراد بشكل أشمل وأعم، ويضمن حقوق المواطنة، ولهذا لن يتحقق إلا في ظل النظام الديمقراطي وبما يحتويه من آليات تساعد على تحقيق الأمن الاستقرار المدني الذي يساعد على الإصلاح واتساع حجم المشاركة السياسية، التي تعد الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة ثانية، فضل عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة المجتمع ككل.

إلى جانب هذا، فإن النظام الديمقراطي يسمح بالتداول السلمي على السلطة دون اللجوء إلى العنف،

ويضمن نوعا من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية المتنافسة.
وهذا ما سوف يخلق أسس وقواعد دولة الحق والقانون، التي تستند إلى القوانين لفرض سلطتها، وإخضاع كل من الحاكم والمحكوم للمساءلة، وتنظيم الحياة السياسية وفق أساليب وقواعد معينة.
وعليه، يبقى النظام الديمقراطي ضروري لتأكيد فعالية و مشروعية الدولة والتوزيع العادل للعائدات الاقتصادية وتحقيق المسؤولية والشفافية والمشاركة.
بالنتيجة فإن درجة رشادة النظام السياسي يتوقف على مدى مشروعية نظامها السياسي، وفعالية سياساتها وعلى درجة مشاركة مواطنيها في تحديد الأولويات والسياسات واتخاذ القرارات**(بن نعوم عبد اللطيف،2016،ص ص32-33)**

2. **البعد التقني:**

ويتبناه صندوق النقد الدولي بتركيزه على الناحية الاقتصادية من الحكم وتحديدا شفافية حسابات الحكومة، وفعالية إدارة الموارد العامة، واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص(سفيان فوكه2010،ص13)

وعليه فان البعد التقني مرتبط بعمل الإدارة العامة، ومدى كفاءتها، وهو جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين: الرشادة الإدارية، والوظيف العمومي، وهو مايقتضي أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية، ويكون الموظفون لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة(نسيمة مسالي،بدون سنة،ص4).

3. **البعد الاقتصادي والاجتماعي:**

والذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة (نفس المرجع السابق، ص5)

4. **البعد القانوني:**

ويتجسد من خلال الحكم الراشد بتحقيق شرط مشروعية جميع تصرفات الهيئات الحاكمة ومطابقتها للقانون الذي وضعته الهيئات المنتخبة الممثلة للشعب من جهة، ومن جهة أخرى يفتح القنوات أمام المواطنين لمناقشة تصرفات الحكام، وعليه يمكن لهذا البعد أن يعطي صفة المشروعية لجميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة، ومن ثم توقع قبولها في غالب الأحيان من طرف 2المواطنين مما يسمح بتحقيق التوافق والانسجام بين كل هذه القوى السياسية والمجتمعية ، وهكذا تؤثر هذه الأبعاد وترتبط مع بعضها البعض في إنتاج الحكم الراشد.**(**حسين عبد القادر2012، ص34**)**

المحور الثاني : الفساد

1. ماهية الفساد وأنواعه

- الفساد لغة واصطلاحا

الفساد في اللغة العربية ضد الصلاح، من فسد، يفسد، وفسد، فسادا فسودا فهو فاسد وفسيد، فنقول
تفاسد القوم بمعنى قطعوا أرحامهم والمفسدة خلاف المصلحة، والإستفساد ضد الإستصلاح.

ويطلق العرب لفظ الفساد على التلف والعطب، والاضطراب والجذب والقحط، فيقال فسد اللحم أي أنتن، ويقال فسد العقل، وفسدت الأمور بمعنى اضطربت وأدركها الخلل.
يعرف الفساد لغة على أنه ضد الصلاح، وأفسد الشيء أي أساء استعماله. مفهوم الفساد يختلف في تعريفه واستنباط مفهومه مابين المجتمعات من مجتمع لآخر وذلك لاختلاف القيم والمبادئ لتلك المجتمعات الناتج من اختلاف الديانات والثقافات والحالة السياسية والاقتصادية والتركيبة السكانية، ولكن يمكن تعريف الفساد اصطلاحا بأنه:

هو إساءة استخدام السلطة الممنوحة لفرد أو جماعة سواء كانت هذه السلطة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو دينية في المال العام أو النفوذ أو التهاون في تطبيق القوانين أو الاستفادة والمساعدة في غيابها من أجل تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة والإضرار بها.(محمد عبدو2018،ص7)

وتعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة".

أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن الفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة .

من خلال ذلك يتبن لنا آليتين رئيسيتين من آليات الفساد أولها آلية دفع الرشوة أو العمولة إلى الموظفين والمسئولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص مباشرة لتسهيل عقد الصفقات وتدبير الأمور، أما الثانية فهي الرشوة المقنعة في شكل وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع

متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي وهذه الظاهرة هي الأكثر انتشارا في البلاد العربية(سمير التنير 2009،ص15)

هذا النوع من الفساد يمكن تسميته بالفساد الصغير، أما الفساد الكبير فهو مرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على توكيلات الشركات العالمية .

والملاحظ أن الفساد ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية توجد في كل دول العالم (نفس المرجع 2009، ص16)

يحصل الفساد عادة في خطوط التماس بين القطاعين العام والخاص وتقول في ذلك الباحثة سوزان روزا كرمان " كلما كان لدى مسؤول عام سلطة استنسابية في توزيع منفعة أو تكلفة على القطاع الخاص فإن حوافز الرشوة تتولد"

وقد حصل تطور لافت في مفهوم الفساد بعد سيطرة نظام العولمة على الاقتصاد العالمي وأصبح الفساد احترافيا يدخل في باب العمولات الكبرى والنسب المئوية والتسهيلات وأصبحت تلك الآفات سمة راسخة من سمات "الاقتصاد الحر " ويجاهر المعنيون بقبضها دون خجل أو حياء ويعتبرونها أمرا عاديا .(نفس المرجع،ص17)

تعريف الفساد في الاصطلاح الشرعي: لقد عرف الفساد في الشرع الإسلامي على أنه جميع المحرمات والمكروهات شرعا،كما عرفه جمهور الفقهاء على أنه مخالفة الفعل الشرع، فالفساد يعني خروج الشيء عن الاعتدال، سواء كان هذا الخروج قليلا أو كثيرا، ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة، غير أن الفساد يأخذ معنى مغايرا عند الحنفية عما هو عليه عند الجمهور، حيث يرون أن المقصود بالفساد في باب المعاملات هو كونه الفعل مشروع بأصله أي أن جميع أركانه صحيحة، وغير مشروع بوصفه أي بشروطه، وبالتالي هم ينزلون الفساد منزلة وسطى بين الصحة والبطلان، وعلى ذلك هم يرتبون بعض الآثار الشرعية على المعاملات الفاسدة دون الباطلة.

وفي **الفقه الإسلامي** ميز الدين الحنيف بين المصلح والمفسد، حيث ورد في **قوله تعالى ((وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ))**"(سورة البقرة الآية220)(محمد بوساق2009،ص6)

الفساد في القران الكريم والسنة النبوية:

دلالات الفساد في القران الكريم

لقد تناول القرآن جانب الفساد، وتعددن الآيات التي تذكر لفظ الفساد، ويذكر (حمودي همام،ص1) أن الانطباع الأول الذي تبادر عند الملائكة حينما خلق الله آدم، وأخبرهم أنه جاعل في الأرض خليفة كان استفهاما استغرابيا عن إنشاء هذا المخلوق الجديد، وذلك بقولهم : { قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء} (البقرة،الآية 30)، ومعنى ذلك بأن الأرض كانت مكانا يسوده الاطمئنان والسلام والهدوء لا فساد فيها ولا خراب ولا تجاوز ولا تعدٍ حتى كان هذا المخلوق المكرّم عند الله هو مبدأ الفساد وسفك الدماء، وكان الرد الرباني على هذا الاستغراب الملائكي: {قال إني أعلم ما لا تعلمون} (البقرةالآية 30) إشارة إلى سر في هذا المخلوق وحكمه في وجوده على الأرض وطبيعته ومسيرته وتكامله فيها، ولعل في الجواب الإلهي للملائكة إقرارا بهذا الجانب في الظاهرة الإنسانية وكأن الفساد وسفك الدماء ملازمان لطبيعة الإنسان بما يملكه من قدرة على الاختيار والإرادة والتجاوز:{ إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا} (الإنسان، الآية 3).

ومما سبق نخرج بحقيقة أن الفساد ظاهرة إنسانية تحكمها قوانين الإنسان فردا ومجتمعا، وأن ما يقابل هذه الظاهرة هو الصلاح والإصلاح وأن حركة التضاد الموجودة بين هاتين الظاهرتين هي من العوامل التي تحكم مسيرة الأمم على الأرض ومن ثم تحكم مسيرة الإنسان ونهاية الأرض:{ ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون } (الأنبياء،الآية 105)

دلالات الفساد في السنة النبوية:

تعددت دلالات لفظ الفساد في السنة النبوية واختلف تنزيله حسب السياق، إلا أن كلها يسير في مضمار واحد، هو مجانبة الصواب ومعارضة الصحيح، وما اختلاف الدلالات إلا عبارة على رصد لبعض مظاهر وتطبيقات هذا الفساد (فراس ساسي،بدون سنة،ص ص4-7)

الدلالة	الدليل
الهلاك	قال رسول الله صل الله عليه وسلم : «"فساد أمتي على يد غلمة سفهاء من قريش"»
قطع العلاقات الاجتماعية	عن رسول الله صل الله عليه وسلم قال:«ألا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلَ مِنْ دَرَجَةِ الصِّيَامَ وَالصلاة والصدقة؟»، قَالُوا: بَلَى يَا رسول الله، قَالَ: «إِصْلاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ، وَفَسَادُ ذَاتِ الْبَيْنِ هِيَ الْحَالِقَةُ»5
ضياع الايمان	قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: « بَدَأَ الإِسْلامُ غَرِيبًا ثُمَّ يَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ فَطُوبَى للغُرَبَاءِ"، قيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَنِ الْغُرَبَاءُ ؟ قَالَ: الَّذِينَ يُصْلِحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ»6
الخراب النفسي والجسدي	قال عليه السلام : « إنَّ الحَلالَ بَيِّنٌ، وإنَّ الحَرامَ بَيِّنٌ، وبيْنَهُما مُشْتَبِهاتٌ لا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، وعِرْضِهِ، ومَن وقَعَ في الشُّبُهاتِ وقَعَ في الحَرامِ، كالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى، يُوشِكُ أنْ يَرْتَعَ فِيهِ، ألا وإنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، ألا وإنَّ حِمَى اللهِ مَحارِمُهُ، ألا وإنَّ في الجَسَدِ مُضْغَةً، إذا صَلَحَتْ، صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وإذا فَسَدَتْ، فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، ألا وهي القَلْبُ»**7**
العنوسة	قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ، فَأَنْكِحُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ»8
إضاعة المال:	قال رسول الله صل الله عليه وسلم : «إِذَا أَنْفَقَت الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا»
الإسراف	عن رسول الله صل الله عليه وسلم انه قال:«أمسِكوا عَليكُمْ أموالَكُم وَلا تُفسِدوهَا»

أنواع الفساد:

1. **الفساد المالي:** قصد بالفساد المالي الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي (مرجع سابق،بدون سنة، ص9)
2. **الفساد السياسي:** للفساد السياسي عدة تعريفات منها: تعريف الموسوعة الحرة" ويكيبديا "والتي تعرفه كما يلي" : هو إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة ".كما عرفته هيئة الأمم المتحدة بأنه" : استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة " أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين، ويعتبر المجال السياسي من أوسع الميادين التي يتفشي الفساد ويستشري فيها، وهو الأساس والنواة لبقية أنواع الفساد، وذلك راجع إلى كون الذي بيده صنع القرار هو الذي يتحكم في مصائر الناس ماليا وثقافيا وتربويا، ...الخ والمناهج والقوانين والاقتصاد والإدارة التي تحكم وتسير المجتمع كلها تحت سيطرته، وللفساد السياسي عدة مظاهر أهمها الحكم الشمولي للفساد، غياب الديمقراطية، فقدان المشاركة، فساد الحكام....، ويقسم الفساد السياسي إلى عدة أقسام منها: فساد القمة، فساد السلطة التشريعية والتنفيذية، والفساد الانتخابي (بوذنبة بلال،2018،ص8)
3. **الفساد الثقافي:** ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة، مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي، وهو عكس الأنواع الأخرى من الفساد يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه، لتحصنه وراء حرية الرأي والتعبير والإبداع.(عبد الحفيظ مسكين،2017،ص18)
4. **الفساد الاجتماعي:** وهو خلل في القيم الاجتماعية، ويعد الفساد الأخلاقي صورة من صور الفساد الاجتماعي، فالفساد يسري بداية بين مجموعة من الأفراد ثم ينتشر في غالبية المجتمع ومن أمثلة هذا الفساد الجرائم الجنسية والاتجار في البشر والأعضاء وانتهاك الحرمات والإخلال بالأمن العام الذي بسببه تنتشر جميع الجرائم الأخر.
5. **الفساد الأخلاقي:** ويعني إنحطاط القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة والعمل على تغييرها للأسوء وممارسة قيم مخالفة للمجتمع الإسلامي بصفة خاصة والمجتمع العربي بصفة عامة،مما ينتج عنه إنتشار الجرائم الأخلاقية والسلوكيات المنافية للطبيعة والآداب العامة.

6. **الفساد الإداري:** وهو إتباع سلوك مخالف للقوانين من خلال استغلال الموظف العام لموقعه وصلاحياته عن طريق قيامه بالأفعال المخالفة للقانون وخلق نوع من البيروقراطية الإدارية ،وإساءة استغلال السلطات الممنوحة له وهذا النوع ينشأ عن سوء التخطيط وتغليب المصالح الشخصية على المصالح العامة.
7. **الفساد الإقتصادي:** وهو عبارة عن أعمال فساد منافية للقوانين واللوائح والتشريعات وقيم ومبادئ ممارسة النشاط الاقتصادي والمالي للدولة سعيا وراء التعاظم الربحي السريع على حساب عوامل أخر كثيرة أهمها مصلحة المواطن، مثال ذلك الغش التجاري والتلاعب بالأسعار والتهرب الجمركي ودفع الرشاوي من أجل التهرب الضريبي والإحتكار
8. **الفساد القضائي:** تعتبر السلطة القضائية المتمثلة في القضاء هي الحجر الأهم في هرم الدولة بالنسبة إلى المواطنين في الحفاظ على حقوقهم التي يعولون على حفظها من قبل السلطة القضائية لأجل تحقيق العدل في الخصومات والنزاعات الناشئة بينهم.

إن فساد هذا القطاع وتسرب المفسدين إليه يعطي علامة وانعكاس بالضرورة إلى تفشي الفساد في كل قطاعات الدولة،ومن أبر أشكال الفساد في القضاء، الواسطة والمحسوبية واتهام البريء وتبرئة المتهم والشهادة الزور وقبولها وقبول الهدايا والعطايا والمنح والذي يتسبب بالضرورة في هضم حقوق الآخرين

ومن ناحية أخرى نجد أن دليل الأمم المتحدة لمكافحة الفساد قسمت الفساد إلى نوعين رئيسيين هما:

النوع الأول: الفساد الكبير(CORRUPTION GRAND) مثل الفساد المتصل بالخصخصة والمشتريات الحكومية وسياسات العمل واستحداث التشريعات الخادمة للفساد.

النوع الثاني: الفساد الصغير (CORRUPTION PETTY) وهو الفساد البسيط والذي لا يشكل خطرا جسيما على الدولة ومواردها مثل التهريب عبر الحدود والرشوة والاختلاس وغيرها.

ومايميز الفساد الكبير عن الفساد البسيط هو أن الأول تشويه وانحراف وجنوح كبير للوظائف المحورية الحكومية من دوائر صنع القرار في أجهزة الدولة التشرعية والتنفيذية والقضائية، بينما الفساد الصغير يركز على العمليات الإدارية العادية والمعاملات الاجتماعية وأيضا يمكن التفريق بينهما بحجم الأموال الناتجة عن كل منهما.(محمد عبدو 2018،ص ص12-13)

وهناك عدة تقسيمات حسب الحجم، حسب المجال ...الخ والجدول التالي يوضح ذلك:

نوع الفساد	المصدر	شمولية التأثير	سهولة الاكتشاف	سرعة المعالجة	كلفة المعالجة	درجة العلنية
الفساد الصغير	صغار الموظفين	جزئي ومحدود بأفراد	سهل الاكتشاف	يعالج بسرعة	بسيط	واضح
الفساد الكبير	كبار المسؤولين	شامل التأثير	صعب الاكتشاف	بطيء المعالجة	مكلف	واضح إلى متوسط الغموض
الفساد السياسي	كبار السياسيين والقادة	شامل التأثير	في بعض الحالات صعب الاكتشاف	بطيء المعالجة	مكلف	واضح إلى متوسط الغموض
الفساد الثقافي	مؤسسات الإعلام ومراكز البحوث	شامل التأثير (التضليل الجمهوري)	صعب الاكتشاف ومعقد بسبب خباب النوايا الحسنة	بطيء المعالجة نسبيا	مكلف جدا	علني مبطن
الفساد البيروقراطي	الجهاز الإداري والعاملين فيه	محدود	سهل الاكتشاف	سريع المعالجة	قد يكون مكلفا	غير واضح
الفساد الشامل	جميع الأجهزة في الدولة والشركات	شامل معتمدا على شيوع ثقافة الفساد	سهل الاكتشاف	بطيء جدا ويحتاج إلى منهجيات عمل معقدة	مكلف جدا	واضح
الفساد الجزئي	أجهزة وإدارات محددة وموظفين محددين	محدود التأثير	سهل الاكتشاف	سريع المعالجة	متوسط إلى منخفض	غير واضح
الفساد الحضاري الاجتماعي	المجتمع وثقافته وتراثه	شامل	صعب الإحساس به لوجود القناعات المسبقة	بطيء المعالجة جدا	كلفة عالية جدا	معلن ويفهم بالعكس
فساد منظمات الأعمال الخاصة	مدراء وموظفي الشركات وقد يساعد عليه المجتمع	محدود	سهل الاكتشاف	سريع المعالجة	متوسطة كلفة المعالجة	متوسط الوضوح

المصدر: طاهر الغالبي وصالح العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، عمان، 2010، ص362

2. مظاهر الفساد الإداري والمالي

للفساد الإداري والمالي العديد من الممارسات التي تعبر عن الظاهرة، وعادة ما تكون متشابهة ومتداخلة ويمكن تقسيمها إلى الأشكال التالية:

1. الرشوة (Bribry): وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال لخلاف التشريع أو لأصول المهنة وقد تأخذ مفاهيم وتفسيرات عدة فمنهم من يسميها هدية ومنهم من يسميها مساعدة ومنهم من يسميها إكرامية والكل يعي أنها رشوة مهما اختلفت التسميات، وهي ليست ظاهرة عابرة أو عرضية إنما ظاهرة مؤثرة من الناحية الاقتصادية ونتائجها مؤذية ، ويتحمل المجتمع من جرائها كلفة إضافية تتمثل في تكاليف تداول السلعة أو الخدمة على نحو يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وتدهور مستويات الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية.
2. المحسوبية (Nepotism): تعتبر من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب علاجا، فهي تنجم عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسبيه دون وجه حق، ويترتب عن انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يوثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.
3. المحاباة (Favoritism):أي تفضيل جهة على جهة أخرى بغير وجه حق وبذلك تشغل المناصب من قبل أشخاص غير مؤهلين مما يؤدي إلى تراكم ثروات هائلة لدى بعض الأفراد، فتنشأ آثارا سلبية تنعكس على حياة المجتمعات نتيجة هذه الممارسات، ومن أمثلة ذلك ما شهدته المحاكم المصرية لواحدة من أشهر قضايا الفساد سنة1997 كما أن التحيز والمحاباة لطبقة ما ولاعتبارات

عرقية أو عقائدية يؤدي إلى شق الوحدة الوطنية وغرس العداء والحقد في النفوس وإضعاف ثقتهم بنزاهة الإدارة وعدالتها

4. الوساطة: أي تدخل شخص ذا مركز وظيفي أو تنظيم سياسي لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب، وتعتبر المجتمعات النامية أكثر تأثرا بها وبممارساتها من المجتمعات المتقدمة، وذلك لبيئتها الحضارية والاجتماعية القائمة على استمرار العلاقات الأولية التقليدية وما يرتبط بها من قيم ومعايير ثقافية وعمق مشاكلها الاجتماعية و الاقتصادية والإدارية.
5. الابتزاز والتزوير (Black Mailing): لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود ،بغية الحصول على منافع شخصية وقد يكون لطمس الحقائق أو للهروب من المتابعات القضائية وطمس الأخطاء
6. نهب المال العام (Embezzlement): ويعد من أبرز العوامل التي تقود إلى تبديد الثروة القومية،ويتمثل في منح التراخيص والإعفاءات الجمركية والضريبية لأشخاص أو شركات غير مؤهلة أو غير كفؤة وبدون وجه حق وبشكل غير نزيه وغير عادل هدفه إرضاء من هم في السلطة أو تحقيق مصالح متبادلة. (نقماري سفيان،2012،ص7)
7. **التباطؤ في إنجاز المعاملات.**:والمقصود هنا هو ذلك المظهر المتعلق بلا مبالاة الموظف العمومي وإستهتاره بالمواطنين أو الهيئات المفترض أن يقدم لها الخدمة المنوطة به والمكلف بها قانونا فنجده لا يقوم بعمله في الوقت المناسب مما يضيع حقوق الأفراد والجماعات ، بل وقد يؤدي ذلك إلى إلى العصيان الاجتماعي ما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدول، وغالبا ما يكون التباطؤ بنية الإبتزاز والحصول على منافع شخصية للإسراع في إنجاز المعاملات
8. **الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية من قبل الموظف المسؤول.**
9. **المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.**
10. **عدم إحترام أوقات العمل ومواعيد العمل في الحضور والإنصراف او تأدية الوقت في قراءة الصحف، وأستقبال الزوار والإمتناع عن العمل أو التراخي أو التكاسل وعدم تحمل المسؤولية:** ويظهر بعدم التزام الموظف وقت العمل، أو بحسب تفضيل العلاقات فإنه بذلك يصرف وقتا هو ملك للدولة فيلحق الضرر بالمراجعين من خلال سرقته لوقتهم وتأخيره وإنجاز معاملاتهم، مما يؤدي إلى ظهور الفساد الإداري والمالي لأن المراجع سيلجأ في مثل هذه الحالة إلى البحث عن مصادر غير قانونية لتسوية معاملاته حتى قبل المراجعة، كما أن تخوف الموظفين وعدم تحملهم المسؤولية يدفعهم إلى تجزئة إجراءات المعاملة الواحدة بين عدة أشخاص، لاعتقادهم بأن زيادة عدد متخذي القرار يتناسب عكسيا مع احتمال التعرض للمسؤولية، على الرغم من أن قرار بعض المعاملات لا يتحمل على أساسه الموظف أي مسؤولية.

11. **إفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي والمحاباة في التعيين في مناصب المسؤولية** :الخروج عن العمل الجماعي أو الإنفراد بالعمل والخروج عن العمل المؤسساتي الجماعي كثيرا ما يوقع المصالح والإدارات والهيئآت في مشاكل قد تؤدي إلى ضياع حقوق الناس وربما اللجوء إلى القضاء، لأن الأعمال الفردية مهما يكن صاحبها ففيها نقصان، والعمل الجماعي أكثر مصداقية واقل خطأ.
12. **مخالفة القواعد المالية والأحكام المالية القانونية:** إن الميل نحو مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها في القانون أو داخل المنظمة ومحاولة تجاوزها واعتبار ذلك نوع من الوجاهة أو دليل على النفوذ والسلطة هو أحد المظاهر البارزة للفساد الإداري والمالي الذي يتعايش معه السلوك الإنساني إلى درجة تحول الفساد من مجرد سلوك يتقبله البعض إلى سلوك معتمد و مبرر من قبل الأكثرية وكنتيجة لذلك تسود الرغبة في مخالفة أحكام القانون والخروج عن ضوابطه للحصول على المنافع الشخصية التي تخدم مرتكبيه.(بوذنيبة بلال2018،ص 22)

3. أسباب الفساد الإداري والمالي وآثاره

أسباب الفساد الإداري والمالي:

هناك العديد من الأسباب يمكن إرجاع الفساد المالي والإداري لها، ففي دراسة قام بها مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، حدد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى وجود الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي:

1. غياب الشفافية: المجتمعات غير الديمقراطية معروفة بكونها بيئات مغلقة تسيطر الحكومات على إعلامها وتخضعه لرقابتها،ولا تسمح الحكومات بنشر معلومات غير تلك التي توافق عليها وتخدم مصالحها.
2. ضعف السلطة القضائية: تعتبر السلطة القضائية من أهم أركان الديمقراطية لأنها تساعد على ضمان المساءلة والقابلية للمحاسبة وحماية حقوق المواطن ،لكن الملاحظ أن هذه السلطة في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط تعمل تحت إشراف الحكومة، ويعتبر القضاة من موظفي الدولة ويخضعون لسطة وزير العدل،الذي يشغل بدوره منصبا تنفيذيا في مجلس الوزراء، مما يسمح للنفوذ الموالى للحكومة بالتغلغل في العملية القضائية وبالتالي تنخفض قابلية الحكومة للمساءلة وينفتح المجال أمام ممارسات الفساد.

3. عدم القابلية للمساءلة: بسبب غياب استقلالية السلطة القضائية وأجهزة المراجعة والحريات المدنية وحرية الصحافة، مما يجعل مفهوم القابلية للمساءلة غاية لا تدرك في المجتمعات التي لا تتمتع بالديمقراطية .
4. الافتقار إلى حوكمة الشركات.
5. القوانين والحواجز الزائدة عن الحد: إن الإفراط في إصدار اللوائح والقوانين من طرف الحكومة يؤدي إلى خلق نظم بيروقراطية بالغة التعقيد، وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور بيئة يتكاثر فيها الفساد، لأن موظفي الحكومة والموظفين العموميين يدركون أنهم ينتمون إلى نظام حكومي متشدد، ولذلك يستخدمون ما في حوزتهم من آليات السيطرة لجمع الرشوة وممارسة النفوذ والحصول على امتيازات، وعلى الجانب الآخر هناك مواطنون ومنشات ترغب في الالتفاف حول تلك اللوائح والحواجز الزائدة عن الحد بتقديم الرشوى إلى الموظفين العموميين والمسئولين الحكوميين.

إضافة إلى الأسباب السالفة الذكر يمكن أيضا أن تكون من الأسباب ما يلي:

- ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية وخاصة تلك التي تتطلب نفقات ومصاريف كبيرة تغري الموظفين الطامعين إلى جني الأرباح الطائلة.
- انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين، يعزز انتشار الفساد إذ يضطر هؤلاء الموظفين إلى قبول الرشاوى كوسيلة لزيادة رواتبهم المتدنية وتأمين دخل إضافي.
- عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية، إذا أن وجود نظام قانوني وضريبي عادل وفاعل إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين يؤثر على قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكلة إليها بشكل فاعل يحد من انتشار الفساد ،أما في حالة فشلها في تأدية وظائفها فقد يدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين الحكوميين لإنجاز أعمالهم.
- نمط العلاقات والأعراف بين أفراد المجتمع: كلما كانت الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة قوية كلما ازداد الفساد لتفضيل المسؤولين الحكوميين الأقارب والأصدقاء وإعطائهم الوظائف المهمة التي يحققون من خلالها المكاسب الخاصة غير المشروعة(نقماري سفيان2012،ص8)

أثار الفساد المالي والإداري: ويمكن إجمال أهم هذه النتائج على النحو التالي:

1- اثر الفساد على النمو الاقتصادي: تشير كثير من الدراسات بان الفساد الإداري والمالي له أثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي(نوال ابراهيم2016،ص230)

ومن بين اثاره :

- إهدار موارد الدولة أو على الأقل تقدير سوء استغلالها بما يعدم الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل.
- هروب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حوافزها.
- الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد وإضعاف الفعالية الاقتصادية وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة.

2- **اثر الفساد على النظام السياسي:** تكمن خطورة الانعكاسات السياسية للفساد في كونه يتسبب في تعطيل أو إبطاء خطوات السير بالعملية السياسية نحو الديمقراطي الحر بجميع أبعادها وما يترتب على ذلك من إطالة أمد مرحلة التحول والتي تعد أصعب مرحلة يمر بها الفرد كجزء والمجتمع ككل. ونجد من بين اثاره:

- أن الفساد الإداري والمالي يخلق فجوة بين المواطنين والحكومة مما يدفعهم إلى مساندة القوى المعارضة للإطاحة بالحكومة القائمة بسبب الاستياء من الفساد المنتشر داخل أجهزة الحكومة.
- إن شعور الفئات الفقيرة بالحرمان نتيجة تعميق الفجوة بين فئات المجتمع بسبب الفساد سيدفع هذه الفئة الفقيرة إلى الالتجاء إلى العنف والثورة على النظام القائم للتنفيس عما يرتبط بشعورها بالحرمان.

3- **اثر الفساد على النواحي الاجتماعية:** يؤدي إلى خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص. ومن بين أثاره:

- انتشار مظاهر الفساد في أجهزة الدولة له انعكاساته في عملية تنشئة الأطفال والشباب فعندما يلاحظ هؤلاء أن الأفراد الفاسدين يعيشون في وضع مادي أو اجتماعي أفضل من الأفراد ذوي السلوك المستقيم بسبب الرشاوى والعمولات أو غيرها فإن ذلك يشكل دافعا وحافزا للسلوك الفاسد ويعطي انطباعا بأن للفساد مردود يستحق المخاطرة، وقد يصل الأمر إلى إضعاف القيم واهتزاز معايير المجتمع فيقبل السلوك الفاسد على انه سلوك غير مشين ولا مستنكر.

- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية .فتسرب الفساد إلى الجهاز الضريبي سيؤدي إلى تحميل ذوي الدخول البسيطة نسبيا عبء الضرائب بينما يتمكن دافعوا الرشوة من التهرب من دفع المبالغ المفروضة عليهم، وهذا بالتالي سيؤدي إلى تعميق الفجوة بين طبقات المجتمع بالإضافة إلى عدم وصول الدعم والمساندة الذي يفرض أن تقدمه الدولة إلى مستحقيه من الجماعات المحرومة. (مرجع سابق2016،ص231)